

اتفاقية حظر افشاء سرية المعلومات والبيانات (موردين/مقاولين/مقدمي خدمة/مشارك في الخدمة)

الأحد ١٣ الموافق ٢٠٢٤ أبرم هذا الاتفاق بين كل من:

أولاً: الشركة المصرية للاستعلام الانتماني (استعلام)، شركة مساهمة مصرية، سجل تجاري رقم ٦١٧٠٢ استثمار القاهرة، والكائن مركزها الرئيسي في مبنى رقم ٥ شارع ٢٦ - القرية الذكية - الجيزة، ويمثلها في التوقيع على هذا الاتفاق الأستاذة/ سيونارة الأسمر بصفتها نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب. (الطرف الأول)

ثانياً: شركة اسيت تكنولوجيا جروب ش.م.م، شركة مساهمة مصرية، سجل تجاري رقم ١٤٠٨٤ استثمار القاهرة والمجدد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢، والكائن مقرها الرئيسي في الدور الخامس والسادس في المبنى الكائن في القطعة رقم ٢١٤ بالقطاع الثاني - مركز المدينة - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - القاهرة، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد/ عصام علي مصطفى البدرى بصفته رئيس مجلس ادارة. (الطرف الثاني)

تمهيد

لما كان الطرف الثاني يتفهم أن الطرف الأول يعمل في مجال المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات والأفراد، ونظراً لطبيعة هذه المعلومات والبيانات وما يضيفه عليها القوانين والتعليمات الرقابية والتنظيمية من خصوصية وسرية، الأمر الذي يحتم ضرورة المحافظة على سرية تلك المعلومات والبيانات.

ولما كان من المتوقع دخول طرفي هذا الاتفاق في علاقة تعاقدية بموجبها يتم تقديم خدمات أو الحصول على خدمات.

فإن الطرف الثاني سوف يتحصل على معلومات يعتبرها الطرف الأول ملكية خاصة و/أو سرية، (ويشار إليها فيما بعد بـ "المعلومات السرية") التي قد تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: أي علاقات تعاقدية حالية و/أو مستقبلية، أي معلومات فنية أو مالية أو تجارية أو أي معلومات أخرى تتعلق بطبيعة الأعمال أو الشؤون المالية أو طرق الإدارة الحالية أو المقترحة أو المنتجات الحالية أو المقترحة والإجراءات الأمنية والرقابة الداخلية أو برامج الحاسب الآلي أو الأسرار التجارية أو الاكتشافات أو الأفكار أو المعرفة أو الفنيات أو التصميمات أو المواصفات أو الصور أو الرسومات البيانية أو المعلومات أو المذكرات أو الملخصات أو المعلومات المالية أو الأنشطة والعمليات التجارية أو التقارير أو الدراسات أو أي معلومات فنية تتعلق بالأعمال أو أي معلومات أخرى مهما كانت طبيعتها تتعلق بالطرف الأول أو عملاءه أو أي معلومات موجودة في مركز معلومات الطرف الأول سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو مخزنة إلكترونياً بأي شكل كانت يمكن الإفصاح عنها أو الحصول عليها أو تكون متوافرة.

وعليه؛ فقد تلاقى إرادة الطرفين بعد أن أقرا بأهليتهما وصفتهما القانونية للتعاقد، وقد اتفقا وتراضيا على الآتي:

البند الأول

ماهية المعلومات والبيانات السرية

"سرية كافة المعلومات والبيانات سواء كانت مكتوبة أو شفوية في أي شكل ... (ب) المصورة ... (ج) وتتضمن تلك المعلومات على سبيل المثال ... المناقصات/ بيانات المشروعات/ البريد بمختلف أنواعه/

المراسلات/ الفاكسات/ البريد الإلكتروني/ متطلبات الخدمة/ خطط المشروعات/ بيانات الاعتماد الإلكترونية (اسم المستخدم – كلمة السر – رموز الأمان إلخ) للتعامل على النظم الإلكترونية/ الدخول عن بعد، و/ أو أي معلومات أخرى على وسائط التخزين أو أنظمة الطرف الأول إلخ.

تعتبر تلك المعلومات والبيانات السرية ملكية حصرية خاصة بالطرف الأول، كما يشمل التعريف السابق المعلومات والبيانات السرية التي من شأنها أن يفصح عنها أو يصرح بها إلى المورد/المقاول/مقدمي الخدمات/المشارك في الخدمة (الطرف الثاني)" وفقاً للتعريف ادناه " سواء كان ذلك كتابة، شفاهية، إلكترونياً، صور ضوئية، أو في أي صيغة أو وسيلة أخرى، أو سواء تم الحصول عليها من الطرف الأول بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بأي شكل أو وسيلة أخرى ويعتبر الطرف الثاني مسئول عن افشائها أو الإفصاح عنها قانونياً.

يقصد بـ "الطرف الثاني" في كل موضع من هذا الاتفاق (المتعاقد/المورد/المقاول/مقدم الخدمة/ المشترك في الخدمة/المستفيد) شاملاً على سبيل المثال وليس الحصر أي من موظفيه، عامليه، مسئوليّه، مستشاريه، مديره، وكلاءه، الشركات الشقيقة، الجهات التابعة له، شركاؤه المتعاقدين معه من الباطن، المصنعين أو الموردين (إن وجد) سواء كانوا أفراد أو أشخاص اعتبارية أو أي طرف آخر ممن يختارهم كل من الطرفين الثاني لتنفيذ التزاماته التعاقدية بعد الحصول على موافقة الطرف الأول.

البند الثاني الاستثناءات

لا ينطبق تعريف المعلومات والبيانات السرية على الآتي:

- ١- المعلومات والبيانات التي أصبحت معرفة عامة وذلك دون سبب يرجع للطرف الثاني.
- ٢- المعلومات والبيانات التي كانت في حيازة الطرف الثاني القانونية دون حظر افشاء لسريتها قبل ابرام هذا الاتفاق.
- ٣- المعلومات والبيانات التي تم الإفصاح عنها للطرف الثاني من الغير الحائز لها بصفة قانونية دون قيود في الإفصاح عنها.
- ٤- المعلومات والبيانات التي يمكن للطرف الثاني توثيقها والناجمة عن بحوثه وتطويره، بغض النظر عن كشف الطرف الأول عن تلك البيانات والمعلومات.
- ٥- المعلومات والبيانات التي يفصح عنها الطرف الثاني بناءً على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول.

لا يعد خرقاً لهذا الاتفاق الإفصاح عن المعلومات والبيانات السرية المطلوبة إذا صدر ضد و/أو في مواجهة الطرف الثاني أمر أو حكم قضائي صادر من أحد المحاكم المصرية المختصة طبقاً لأحكام القانون شريطة أن يقوم الطرف الثاني بتوجيه إخطار كتابي فوري إلى الطرف الأول وأن يكون نطاق هذا الإفصاح بالحد الأدنى اللازم وفي الحدود التي يسمح بها القانون.

البند الثالث

الغرض من استخدام المعلومات والبيانات السرية

تستخدم المعلومات والبيانات السرية من قبل الطرف الثاني أو تابعيه (إن وجد) في مناقشة وتقديم الاقتراحات، تقديم الاستشارات أو الحلول التكنولوجية والتعاقد لمشروعات/خدمات/مبادرات الطرف الأول.

لا يجوز للطرف الثاني القيام بنسخ أو نقل المعلومات والبيانات التي حصل عليها من الطرف الأول بأي وسيلة من وسائل النسخ أو النقل المختلفة، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان نقلاً كلياً أو جزئياً لتلك المعلومات والبيانات أو استخدامها في غير الأغراض المصرح له بها.

البند الرابع الملتزمون بالسرية

يلتزم الطرف الثاني بعدم إفشاء المعلومات و/أو البيانات السرية التي حصل عليها من الطرف الأول، والاستمرار بالمحافظة على سرية تلك المعلومات والبيانات، واتخاذ كافة الإجراءات الواجبة للحفاظ على الطبيعة السرية الخاصة بتلك المعلومات والبيانات.

كما يلتزم بالامتناع عن الكشف عن المعلومات السرية إلى أي شخص كان، سواء من داخل أو خارج الشركة، أو الهيئة، أو الجهة المتعاقدة/المقدمة/المستفيدة/الموردة للأعمال والخدمات بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول أو بناءً على أمر أو حكم قضائي صادر من أحد المحاكم المصرية المختصة طبقاً لأحكام القانون.

البند الخامس إعادة المعلومات والبيانات السرية

يلتزم الطرف الثاني بإعادة كافة المعلومات والبيانات دون نسخها أو الاحتفاظ بها سواء كلها أو جزء منها وذلك فور انتفاء الغرض منها أو انتهاء أو انتهاء التعاقد.

في حالة مخالفة الالتزامات الواردة بهذا الاتفاق يحق للطرف الأول الامتناع عن التعامل مع (المتعاقدين/المورد/المقاول/مقدم الخدمة/متلقي الخدمة/المستفيد) "الطرف الثاني" مرة أخرى وإدراج الطرف الثاني ضمن الجهات المحظور التعامل معها فيما بعد، كما يحق للطرف الأول أن يتخذ أي إجراء قانوني ضد الطرف الثاني طبقاً لأحكام القانون (حسب الاحوال).

يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول فوراً دون تأخير في حالة فقدان أو الإفصاح لأي معلومات عمداً أو دون قصد أو عما تم فقده أو إفشائه، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستعادة تلك المعلومات والبيانات والتعامل مع ما تم إفشائه بموجب ما يفرضه هذا الاتفاق ومنع تكرار ذلك الحادث.

البند السادس مدة الالتزام بعدم إفشاء المعلومات والبيانات السرية

يلتزم الطرف الثاني بعدم إفشاء المعلومات السرية التي حصل عليها من الطرف الأول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بمناسبة أي علاقة تعاقدية بينهم أو غيرها حتى ولو انتهت تلك العلاقة بينه وبين الطرف الأول و/أو انتهاء الغرض منها أو لأي أسباب تؤدي إلى إنهاء أو انتهاء تلك العلاقة، ويسري هذا الالتزام لمدة (١٠) عشر سنوات من تاريخ انتهاء آخر علاقة تعاقدية أو غيرها بين الطرفين.

البند السابع نطاق تطبيق الاتفاقية

يمتد هذا الاتفاق إلى جميع المعلومات والبيانات وفقاً للتعريف الوارد بالبند الأول من هذا الاتفاق سواء داخل أو خارج جمهورية مصر العربية، وتسري أحكام هذا الاتفاق على جميع التعاقدات/المعاملات الحالية و/أو المستقبلية بين الطرفين.

البند الثامن المسئولية القانونية

يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفقاً لأحكام القانون لمساءلة الطرف الثاني قانونياً حال إخلاله بأحد بنود هذا الاتفاق بما فيها إفشائه للمعلومات والبيانات التي حصل عليها من الطرف الأول أو بمناسبة أي علاقة تعاقدية بينهم أو غيرها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو التهديد بالإفصاح، أو

باستخدام تلك المعلومات، ولو لم يترتب ثمة أضرار على الطرف الأول جراء هذا الإفشاء أو التهديد بالإفصاح عنها أو استخدامها.

كما يحق للطرف الأول الحصول على التعويضات المالية المناسبة حال قيام الطرف الثاني بإفشاء تلك المعلومات والبيانات السرية التي حصل عليها من الطرف الأول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويقوم الطرف الأول بتقدير حجم الأضرار الفعلية التي لحقت به والتعويضات الجارية له واتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفقاً لأحكام القانون، ويحق له خصم تلك المبالغ مما قد يكون للطرف الثاني لديه من مبالغ أو مستحقات مالية.

البند التاسع

القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي

يخضع هذا الاتفاق لأحكام القانون المصري، واتفق الطرفان على حل أي منازعات أو خلافات قد تنشأ بين الطرفين بمناسبة تنفيذ أو تفسير هذا الاتفاق ودياً خلال شهر من نشأة النزاع أو الخلاف، فإذا استمر النزاع أو الخلاف قائماً تكون محاكم القاهرة هي المختصة بنظره.

البند العاشر

المحل المختار

أقر الطرفان بأنهما اتخذاً محلاً مختاراً لهما بالعنوانين المبينين بصدر هذا الاتفاق وتكون كافة المكاتبات والمراسلات والإجراءات التي توجه إليهما فيها صحيحة وتنتج كافة آثارها القانونية.

وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تغيير العنوان.

البند الحادي عشر

القابلية للفصل

في حالة ما إذا تم اعتبار أي بند من بنود هذه الاتفاقية غير فعال، أو باطلاً أو غير قابل للتنفيذ من الناحية القانونية أو لأي سبب من الأسباب، تظل باقي بنود الاتفاق صحيحة وسارية ومنتجة لكافة آثارها كما هي بين الطرفين دون مساس بها.

البند الثاني عشر

نسخ الاتفاق

حرر هذا الاتفاق من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها عند اللزوم.

الطرف الأول

الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (استعلام)

الاسم: سيونارة الأسمر

الصفة: نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

التوقيع:

شركة اسيت تكنولوجي جروب ش.م.م

الاسم: عصام علي مصطفى البديري

الصفة: رئيس مجلس الإدارة

التوقيع:

